الباب الأول

أسواق رأس المال

السوق الأولية.

السوق الثانوية.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
السوق الأولية

السوق الأولية أو سوق الإصدار هي السوق التي تصدر وتباع فيه الورقة المالية لأول مرة سواء عند إصدار الشركة أسهم رأس المال عند التأسيس وبيعها للمؤسسين أو لغيرهم من المستثمرين، أو عند إصدار وبيع أسهم جديدة في فترة لاحقة على تأسيس الشركة بغرض زيادة رأس المال، كما يمكن للشركة أيضًا أن تصدر وتبيع سندات للمستثمرين. وإذا كانت الأوراق المالية معروضة للبيع لجموع المستثمرين فإن ذلك يسمى "طرح عام Public Offering" وقد يتم عرض الأوراق المالية للبيع لمجموعة معينة من المستثمرين فيما يسمى "طرح خاص Private Placement"، ويسمى السعر الذي تباع به الورقة المالية في السوق الأولية بسعر الإصدار.

إصدار الأوراق المالية

١- الأسهم Stockes

جاء بقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢:

مادة (٢): على كل شركة ترغب في إصدار أوراق مالية أن تخطر الهيئة بذلك، فإذا لم تعترض خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ الإخطار كان للشركة السير في إجراءات الإصدار، وذلك دون إخلال بأي حكم آخر في هذا القانون.

مادة (٤): لا يجوز طرح أوراق مالية لأية شركة بما في ذلك شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع العام في اكتتاب عام للجمهور إلا بناء على نشرة اكتتاب معتمدة من الهيئة يتم نشرها في صحيفتين

يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار، إحداهما على الأقل باللغة العربية.

مادة (٥): يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في أسهم الشركة عند تأسيسها الإفصاح عن البيانات الآتية:

١- عرض الشركة ومدتها.
٢- رأس مال الشركة المصدر والمدفوع.
٣- مواصفات الأسهم المطروحة ومميزاتها وشروط طرحها.
٤- أسماء المؤسسين ومقدار مساهمة كل منهم وبيان الحصص العينية إن وجدت.
٥- خطة الشركة في استخدام الأموال المتحصلة من الاكتتاب في الأسهم المطروحة وتوقعاتها بالنسبة لنتائج استخدام الأموال.
٦- أماكن الحصول على نشرة الاكتتاب المعتمدة من الهيئة.
٧- أية بيانات تحددها اللائحة التنفيذية.

فعند تأسيس الشركة لأول مرة سواء أكانت شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم في حصة الشركاء غير المتضامنين، يقسم رأس المال إلى أسهم اسمية متساوية القيمة، ويحدد قيمة السهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه، وتعرض للجمهور في اكتتاب، ويشترط في هذا الاكتتاب[1] أن يكون كاملاً أي يغطي أسهم الشركة، وألا يقل ما يدفعه المكتتب عند التأسيس عن ١٠٪ من قيمة السهم المكتتب فيه تزاد هذه

(١) يشترط لصحة الاكتتاب في تأسيس شركة مساهمة أن يكون رأس مالها مكتتبًا فيه بالكامل، الحصص العينية المقابلة لجزء من رأس المال وجوب تقديرها بقيمتها الحقيقية ، الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢.

القيمة إلى الربع ٢٥٪ من قيمة السهم خلال ٣ شهور، بحيث يكتمل ثمن ما اكتتب فيه من أسهم كاملاً خلال مدة ٥ سنوات.

وتسمى عملية عرض الأسهم للبيع بالاكتتاب العام أو غير العام بالسوق الأولية[1] فهي أول سوق للورقة المالية للبيع عند الإصدار.

الطبيعة القانونية للسهم:

يمثل السهم حصة في ملكية الشركة المصدرة له، ويتمتع المساهم بحقوق الملكية والتي من بينها الحق في حصة من الأرباح التي تحققها الشركة والحق في مراقبة الإدارة من خلال حق التصويت لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والاقتراع على القرارات الرئيسية الأخرى التي تقدمها إدارة الشركة. وفي حالة تصفية الشركة يحق لحامل السهم الحصول على حصة فيما تبقى من قيمة بيع الأصول بعد سداد جميع ما على الشركة من ديون والتزامات. والأصل أن السهم لا يتم استرداد قيمته من الشركة إلا في حالات محدودة مثل تخفيض قيمة رأس المال أو تصفية الشركة، وفي هذه الحالات قد تختلف القيمة المستردة عن القيمة المدفوعة عند شراء السهم.

أنواع الأسهم:

تتعدد وجهات تقسيم الأسهم فتنقسم بحسب طبيعة الحصة التي يقدمها كل شريك إلى أسهم نقدية وأسهم عينية وتخضع لنفس القواعد ولكن يجب الوفاء بقيمة الأسهم العينية كاملة.

---

(١) أنشطة السوق الأولية:
- إصدار أسهم التأسيس.
- إصدار أسهم زيادة رأس المال.
- إصدار أسهم تخفيض رأس المال.
- إصدار تعديل القيمة الاسمية.

وتنقسم من حيث ملكية السهم إلى أسهم اسمية مملوكة لمستثمر اسمه محدود وأسهم لحاملها يكون حائز الصك هو مالك الأسهم دون تحديد الاسم على الصك ذاته.

وقد توجد أسهم ممتازة تعطي لصاحبها مزايا لا يتمتع بها أصحاب الأسهم العادية، وتقرير بعض الامتيازات لبعض أنواع الأسهم قاصر فقط على الأسهم الاسمية، أما هذه الامتيازات فتتمثل في:

أ- أولوية الحصول على الأرباح في قسمة ناتج التصفية (سهم الأفضلية).

ب- منح السهم أكثر من صوت في الجمعية العامة (سهم الصوت المتعدد).

خصائص الأسهم:

١- الأسهم متساوية القيمة فكل منها له قيمة اسمية لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه، وهذا يستتبع المساواة في الحقوق التي يمنحها السهم بمعنى المساواة في الأرباح وكذلك في الالتزامات الناشئة عن السهم.

٢- السهم غير قابل للتجزئة بحيث إذا توفى صاحبه لا تنتقل ملكية الأسهم إلى ورثته مجزئة فالسهم لا يجزأ.

٣- صاحب السهم غير مسئول عن ديون الشركة إلا في حدود ما يملكه من أسهم.

٤- يجب التفرقة بين القيم الآتية للسهم: القيمة الاسمية وهي قيمته في الصك، وقيم الإصدار وهي القيم التي يصدر بها السهم ولا يجوز إصداره بأقل منها (٥ ـ ١٠٠٠ جنيه)، والقيمة الحقيقية للسهم وهي ما يقابل نصيب السهم في صافي أصول الشركة بعد خصم ديونها، وقيمة السهم

في البورصة بما يعرف بالقيمة السوقية والتي يجب أن تكون مماثلة لقيم السهم الحقيقية فيما لو انحلت الشركة مباشرة بعد الشراء.

٢- السندات Bonds

مادة (١٢) (يكون إصدار السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى سواء كانت اسمية أو لحاملها بموافقة الجمعية العامة للشركة ووفقًا للقواعد والإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية، ويجب أن تتضمن موافقة الجمعية العامة العائد الذي يغله السند أو الصك أو الورقة وأساس حسابه دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أي قانون آخر، ويجب الحصول على ترخيص من الهيئة في حالة طرح السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى في اكتتاب عام).

السند في البداية هو عبارة عن صك مديونية يثبت أن مالك السند مقرض لمصدر السند وهو استثمار يأتي بدخل ثابت أو متغير، حيث يتعهد المصدر بأن يدفع لحامل السند فائدة أو كوبون محدد مسبقًا طول مدة السند وأن يرد القيمة الاسمية للسند في تاريخ استحقاقها.

تاريخ الاستحقاق:

سندات قصيرة الأجل: تتراوح تواريخ استحقاقها من ١ ـ ٥ سنوات.

سندات متوسطة الأجل: تتراوح تواريخ استحقاقها من ٥ ـ ١٠ سنوات.

سندات طويلة الأجل: تتراوح تواريخ استحقاقها من ١٠ ـ ٣٠ سنة.

أنواع السندات:

أ- سندات ذات عائد ثابت: تصدر بمعدل فائدة ثابتة حتى تاريخ الاستحقاق.

ب- سندات ذات عائد متغير: تصدر بمعدلات فوائد متغيرة، حيث يتم تغير الفوائد على السندات بما يتماشى مع المتغيرات في مؤشر معين تختاره الشركة المصدرة للسندات.

ج- سندات صفرية الكوبون: ليست لها فائدة تدفع دوريًا ولذلك يتم بيعها بقيمة تقل عن القيمة الاسمية ويتم استردادها بكامل قيمتها الاسمية عند حلول تاريخ استحقاقها والتي تعادل سعر الشراء، بالإضافة إلى إجمالي الفوائد المستحقة وطوال فترة السندات.

مثال: سندات قيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه، تاريخ استحقاقها بعد ٢٠ سنة، يمكن شراؤها الآن بسعر أقل من ٢٠٠٠٠ جنيه وبعد عشرون عامًا سيأخذ المستثمر ٢٠٠٠٠ جنيه مصري.

ما هي حقوقي في حالة شرائي للسندات؟

حق الاسترداد: بعض السندات بها حق الاسترداد المعجل الذي يعطي المصدر حق استرداد السند ودفع المبلغ الأصلي في تاريخ معين للمستثمر قبل حلول تاريخ الاستحقاق وعادة يتم استرداد السندات حين تنخفض أسعار الفائدة السارية في السوق بنسبة كبيرة عن وقع إصدارها.

حق الأولوية: ينشأ في حالة إذا ما كانت الشركة بصدد تصفية أعمالها (لأي سبب ما) في تلك الحالة فإن القيمة المأخوذة من بيع أصول الشركة يتم استخدامها في دفع الالتزامات للدائنين (أي مقرضي الشركة) أولاً ثم حملة السندات، وإذا تبقى سيولة تعطى لحملة الأسهم، وبالتالي فالدائنين لهم الأفضلية على حملة أسهم الشركة في حالة تصفية الشركة.

وهناك نوعين من العوائد على السندات:

- العائد الجاري: سعر الكوبون/ سعر السوق.
- العائد حتى تاريخ الاستحقاق: يعادل كافة الفوائد التي تتلقاها من وقت شرائك للسندات حتى تاريخ استحقاقها، بالإضافة إلى أي أرباح رأسمالية وطرح أي خسائر رأسمالية.

عادة ما تباع السندات المصدرة لأول مرة بالقيمة الاسمية لها أو ما يقاربها، أما السندات التي يتم التعامل فيها بالسوق الثانوية فأسعارها تكون متغيرة طبقًا للتغير في أسعار الفائدة، وحينما يتجاوز سعر السند قيمته الاسمية يقال أنه يباع بأزيد من القيمة الاسمية، وإذا بيع السند بسعر أدنى من القيمة الاسمية يقال أنه يباع بخصم، وحين يعادل سعر السند قيمته الاسمية يقال عنه أنه يباع بالقيمة الاسمية.

وإذا لم يتضمن سعر السند لقيمة الفائدة التراكمية فهو يطلق عليه السعر الصافي، وبناء على ذلك يجب أن يدفع المشتري للبائع ليس فقط السعر الصافي للسندات بل أيضًا الفائدة المتراكمة.

ما هي مزايا الاستثمار في السندات؟

١- تخفيض المخاطر بالتنويع: يفضل أغلبية المستثمرين أن يكون لديهم محفظة استثمار متنوعة لتقليل نسبة المخاطر.

٢- دخل دوري: السندات لها دخل يمكن توقعه عبارة عن العائد الدوري، بالإضافة للقيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق. لذلك العديد من المستثمرين يستثمرون في السندات للحفاظ على أموالهم المستثمرة أو زيادتها، ولتلقي تدفقات نقدية دورية يعتمد عليها.

٣- أداة استثمار آمنة: يتم قياس جودة السندات وفقًا للقدرة الائتمانية للشركة المصدرة، وتعرف القدرة الائتمانية بقدرة الشركة مصدرة

السندات على الوفاء بالتزاماتها المالية، كلما كانت القدرة الائتمانية أعلى كلما كانت أكثر أمنًا وأقل في العائد.

٤- عائد مناسب: يمكن أن يختار البعض الاستثمار في سندات الشركات نظرًا لما تقدمه من عائد أكبر بالمقارنة مع السندات الحكومية، وعادة ما يصاحب العائد الأكبر مخاطر أكثر.

السندات القابلة التحويل إلى أسهم:

أباح القانون إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم ويشترط هنا مراعاة القواعد المقررة لزيادة رأس المال، ويتم تحويل السندات إلى أسهم بزيادة رأس المال والاكتتاب في الأسهم الجديدة التي يتم الوفاء بقيمتها بطريق المقاصة مع قيمة السندات. ولا يجوز التحويل إلا بعد مضي المدة التي تحددها الشركة في نشرة الاكتتاب.

إصدار أسهم زيادة رأس المال

ينص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١:

مادة (٣٢) يكون للشركة رأس مال مصدر، ويجوز أن يحدد النظام رأس مال مرخصًا به يجاوز رأس المال المصدر بما لا يزيد على عشرة أمثاله، كما يجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية حدًا أدنى لرأس المال المصدر بالنسبة إلى الشركات التي تمارس أنواعًا معينة من النشاط، وكذلك لما يكون مدفوعًا منه عند التأسيس.

ويشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتبًا فيه بالكامل، وأن يقوم كل مكتتب بأداء (١٠٪) على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية تزاد إلى (٢٥٪) خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة، على أن يسدد باقي هذه القيمة خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس

الشركة. وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات تداول الأسهم قبل أداء قيمتها بالكامل.

مادة (٣٣) يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المصدر أو المرخص به، كما يجوز بقرار من مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به في حالة وجوده.

وفي جميع الأحوال لا يجوز زيادة رأس المال المصدر قبل سداده بالكامل إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، ويشترط أن يؤدي المكتتبون في الزيادة ما لا يقل عن النسبة التي تقرر أداؤها من رأس المال المصدر قبل زيادته، وأن يؤدوا باقي القيمة في ذات المواعيد التي تتقرر للوفاء بباقي قيمة رأس المال المصدر.

ويجب أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلاً خلال السنوات الثلاث التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة أو خلال مدة سداد رأس المال المصدر قبل زيادته أيهما أطول، وإلا صار القرار المرخص بالزيادة لاغيًا.

الأسهم التي تصدرها الشركة بعد مرحلة التأسيس:

(١) الأسهم المجانية

تقوم الشركة عندما تحقق أرباح إلى الاحتفاظ بجزء تدعيم للاحتياطات لرأس مال الشركة والباقي يوزع على شكل نقدية أو أسهم مجانية، حيث يتم توزيعها على المساهمين بدون مقابل وهي صورة من صور توزيع الأرباح وتوزع ونسبة مساهمة كل مساهم في رأس المال قبل التوزيع.

(٢) أسهم زيادة رأس المال لقدامى المساهمين:

يتم قيام الشركة بزيادة رأس مالها مع مراعاة حقوق الأولوية في زيادة رأس مال لقدامى المساهمين، والتي تكون إما طبقًا لنص في النظام الأساسي

للشركة، أو طبقًا لقرار الجمعية الصادر بالموافقة على اقتراح زيادة رأس المال الذي يقدم من مجلس إدارة الشركة، حيث يكون الاكتتاب في تلك الزيادة على المساهمين القدامى حتى التاريخ الذي تحدده الجمعية العمومية ويكون الاكتتاب بمراعاة نسبة المساهم في رأس المال وتحدد له فترة معينة للاكتتاب، فإذا انقضت تلك الفترة دون تغطية الاكتتاب يتم طرح ما تبقى من الأسهم للمساهمين القدامى دون الالتزام بنسبة معينة وطبقًا لقرار الجمعية.

نفرق هنا بين ثلاث مصطلحات عن رأس مال الشركات:

١- رأس المال المرخص به: وهو رأس المال (المرجو) أي التي تسعى لتحقيقه الشركة عبر نشاطها، ويحقق مستقبلاً وهي تقدره بما لا يزيد على عشرة أمثال رأس المال المصدر.

٢- رأس المال المصدر: وهو يساوى قيمة الأسهم المكتتب فيها كاملاً.

٣- رأس المال المدفوع: وهو رأس المال الذي دفعه المساهمين في شراء الأسهم، ويبدأ عادة بـ ١٠٪ من قيمة ثمن الأسهم أي (١٠٪ من قيمة المال المصدر). والأصل عند التعامل بالأسهم في البورصة أن يكون رأس المال المدفوع قد وصل إلى قيمة رأس المال المصدر، أي (رأس المال المدفوع = رأس المال المصدر، وقت وصول السهم للسوق الثانوية).

والمستفاد مما تقدم أن المشرع وإن كان قد حفل برأس مال الشركة بحسبانه أساس وجودها فإنه فرق بين أمرين..

الأول: زيادة رأس المال المرخص به للشركة فجعل ذلك الاختصاص منوطًا بالجمعية العامة غير العادية للشركة.

الثاني: زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به أي الزيادة بحيث يكون (رأس المال المصدر = رأس المال المرخص به) فجعل هذا الاختصاص لمجلس إدارة الشركة.

وبالتالي فالمشرع قد قصد قانونًا المغايرة بين الجهة التي تملك تقرير زيادة رأس المال المرخص به، والجهة التي تملك تقرير زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به[1].

طرق زيادة رأس المال:

(١) زيادة رأس المال عن طريق زيادة قيمة السهم دون إصدار أسهم جديدة.

(٢) زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم مجانية تمنحها الشركة المصدرة للمساهمين مقابل نصيبهم في الأرباح.

(١) د.شعبان أحمد م.رجب عبدالحكيم، شرح قانون سوق رأس المال، الجزء الأول، ٢٠٠٤م، ص٧١.

obeikandl.com

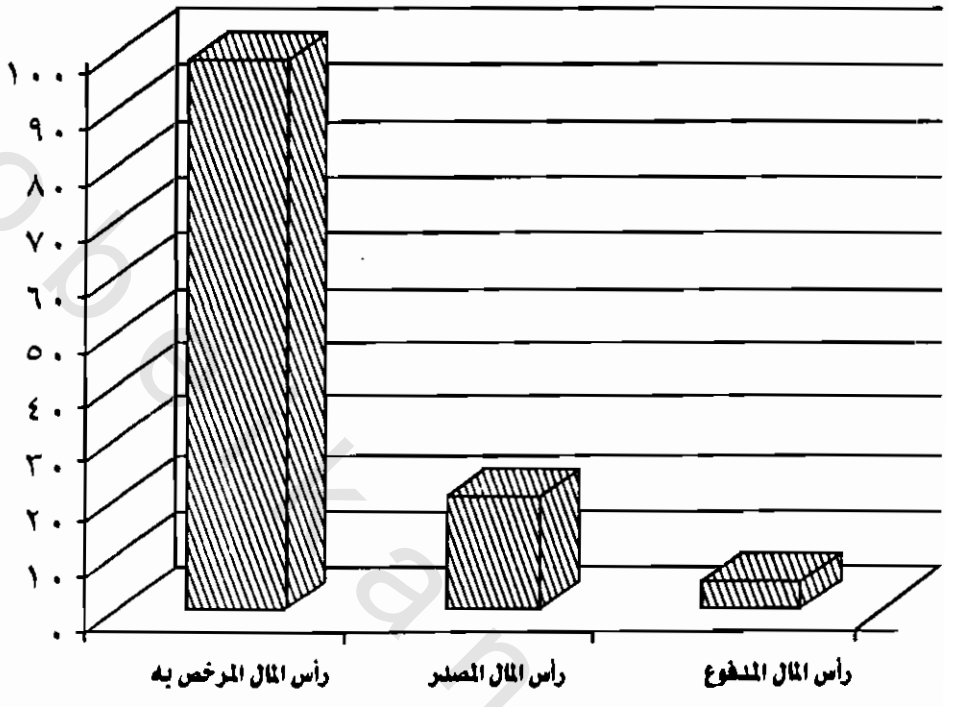

رأس مال شركة المساهمة

obeikandl.com

اخطار أول

جنوب الوادى للأسمنت

شركة جنوب الوادى للأسمنت

(ش.م.م) خاضعة لأحكام قانون الاستثمار رقم لسنة ١٩٩٨

سجل تجاري رقم ١٢٨٥٦

رئيس مجلس الإدارة: مليونير جنوب مصري رأس المال المصري والعربي ٥٠٠٠٠٠٠ ألف جنيه مصري

المقر: ٦ شارع العزيزية - الإسكندرية

تليفون: ٠٢-٥٣٢١١٦ ٠٢-٥٣٢١١٩ ٠٢-٥٣٢١١٠

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

يتشرف رئيس مجلس إدارة شركة جنوب الوادى للأسمنت (ش.م.م) بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا، وكذا لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية في تمام الساعة الثانية عشر والربع ظهرا يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالمكتب المسجل بالعنوان المبين أعلاه.

وفيما يلي جدول أعمال كل منهما:

أولا: جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

١- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن الفترة من ٢٠٠٦/١/١ وحتى ٢٠٠٦/١٢/٣١.

٢- التصديق على تقرير مراقب الحسابات عن الميزانية والقوائم المالية للشركة عن الفترة من ٢٠٠٦/١/١ وحتى ٢٠٠٦/١٢/٣١.

٣- التصديق على الميزانية والقوائم المالية للشركة عن الفترة من ٢٠٠٦/١/١ وحتى ٢٠٠٦/١٢/٣١.

٤- إخلاء طرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة من ٢٠٠٦/١/١ وحتى ٢٠٠٦/١٢/٣١.

٥- التصديق على مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية التي ستنتهي في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

٦- تعيين مراقب حسابات الشركة وتحديد أتعابه عن عام ٢٠٠٧.

٧- قرار التبرعات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١، وقرار التبرعات للعام ٢٠٠٧.

٨- إعادة تشكيل مجلس الإدارة.

ثانيا: جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:

١- عرض زيادة رأس مال الشركة المصدر بطرح عدد ١١٠٩٠٧٥١٨ سهم بالقيمة الاسمية للسهم ٥ جنيهات مصرية (بدون علاوة إصدار) على أصحاب الاكتتاب الأساسي الحاليين وبالأسعار السهم طبقا لنسبهم على رأس مال البنك المصدر بعد الزيادة ١١٠٩٠٧٥١٨٠ جنيه مصري بما لا يزيد عن ٥٥١٥٣٧٥٩٠ جنيه مصري.

٢- زيادة رأس المال المرخص به من ١,٥ مليار جنيه مصري إلى ٢ مليار جنيه مصري.

٣- تعديل المواد ٢٧، ٢٦، ٥، من المادة ٥٧ من النظام الأساسي للشركة.

هذا ويود مجلس الإدارة إحاطة السادة المساهمين بما يلي:

١- لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو الانابة، ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة. ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي، وأن يكون الوكيل مساهما، ولا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عددا من الأصوات يجاوز ٢٠% من مجموع الأسهم الاسمية في رأس مال الشركة، وبها لا يجاوز ٢٠ من الأسهم المشتركة في الاجتماع.

٢- يجب على المساهمين الذين يرغبون في الحضور شخصيا اجتماع إثبات حسب صادر من أحد البنوك المعتمدة أو من إحدى شركات إدارة محافظ الأوراق المالية في مركز الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل، مرفقا به شهادة بتحديد رصيد الأسهم المودع بكشف الحساب لحين انعقاد الجمعية العامة.

٣- لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ٥٠% من رأس المال على الأقل، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كان عدد من الحاضرين يمثل ٢٥% من رأس المال على الأقل.

٤- تصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع، أما فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة غير العادية، فإنها تصدر بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع على الأقل، إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه، أو حل الشركة قبل الميعاد، أو تغيير الغرض الأساسي أو وحدته جزئيا، فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ٧٥% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

٥- لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول أعمالها.

٦- لا يجوز قيد أي متكل لملكية الأسهم في سجلات البنك المصفي عن تاريخ هذه الدعوة وحتى انفضاض الجمعية.

٧- يشترط لتقديم الأسئلة مكتوبة قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال.

٨- يرجى من السادة المساهمين الحضور قبل موعد الاجتماع بساعة على الأقل لإثبات حضورهم وتسجيلهم.

رئيس مجلس الإدارة

عبدالرحمن حسن شرينكي

كيفية الإعلام عن زيادة رأس المال (منشور ٢٠٠٧/٢/١٩م)

الفصل الثاني
السوق الثانوية Secondary market

وعند قيد الورقة المالية في البورصة يبدأ التداول عليها بيعًا وشراء بين المستثمرين بعضهم البعض دون أن تكون الشركة المصدرة طرفًا في هذه العمليات، ويتم التداول بسعر يختلف عن سعر الإصدار يسمى "سعر التداول" أو "سعر السوق" يتحدد حسب العرض والطلب على الورقة المالية بالبورصة، ويطلق على التداول بالبورصة "السوق الثانوي" أو "سوق التداول"، وبالتالي فتلك السوق هي سوق الاستثمار الحقيقي أو كما يراها (صانعو السوق في أمريكا) بأنها السوق الديناميكية للمضاربة: (active market) في أسواق رأس المال.

سوق الأوراق المالية:

هي السوق التي يتم فيها التعامل على الأوراق المالية كالأسهم والسندات بيعًا وشراء، ويتحدد السعر فيها بناء على حجم المعروض منها ومدى الإقبال على شرائها فيما يعرف بآليات العرض والطلب، ويطلق على هذا السعر "سعر السوق Market Price". وينقسم هذا السوق إلى (سوق أولية) ويباع فيها الأوراق المصدرة وسوق ثانوية يباع فيها الأوراق بالبورصة.

بورصة الأوراق المالية Stocke Exchanges[1]:

هي سوق منظم تتم فيه عمليات الشراء والبيع وتكون السلعة المتداولة في هذا السوق هي الأوراق المالية، ولا يتم التداول مباشرة بين المستثمر الذي يبيع الأوراق المالية والمستثمر المشتري، وإنما يتم التعامل من خلال وسطاء مؤهلين للعمل في هذا السوق يطلق عليهم شركات السمسرة في الأوراق المالية، كما

---

(١) تعود كلمة (بورصة) إلى الاجتماعات التجارية التي كانت تعقد في فندق قريب من بروج كان يملكه عائلة (فان. در. بورص) وكان شعار الفندق عبارة عن ثلاثة أكياس للنقود .. أي: purses ومن ثم جاء الاسم (بورصة).

أن الصفقات لا تتم بصورة منفردة بين السمسار البائع والسمسار المشتري، ولكن تتم من خلال نظام تداول إلكتروني يتلقى جميع أوامر البيع وأوامر الشراء ويقوم بالمقابلة بينها على أساس السعر والكمية المحددة في كل أمر. وتسمى بورصة الأوراق المالية في مصر "بورصتي القاهرة والإسكندرية".

التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة بيعًا وشراءً

يجب على المستثمر أولاً فتح حساب للتعامل في الأوراق المالية لدى أحد السماسرة الحاصلين على ترخيص من الهيئة العامة لسوق المال، ويتضمن ذلك استيفاء نموذج العقد النمطي مع السمسار، وسيقوم السمسار بتنفيذ أوامر شراء وبيع الأوراق المالية لحساب المستثمر، ويلزم أيضًا التعاقد مع أحد أمناء الحفظ والذي يمسك حسابات تسجل بها أرصد الأوراق المالية المملوكة للمستثمر وعمليات الشراء والبيع التي تتم عليها، كما سيتم إصدار الكود الموحد للمستثمر لدى البورصة (بخلاف رقم حساب العميل لدى السمسار).

وعندما يرغب المستثمر في شراء أو بيع أوراق مالية فإنه ينبغي عليه عند إصدار أمر الشراء أن يدفع لأمين الحفظ - أو السمسار إن رغب في ذلك - قيمة الصفقة نقدًا، أو أن يطلب في حالة البيع تجميع أرصدته من الأوراق المالية لدى أمين الحفظ لبيعها. ويتحقق السمسار قبل تنفيذ أوامر الشراء أو البيع من وجود الرصيد اللازم من الأموال أو الأوراق المالية بحساب العميل طرفه أو طرف أمين الحفظ بحسب الأحوال.

وتتضمن عملية التداول سلسلة متكاملة من الإجراءات تبدأ من إصدار المستثمر لأمر الشراء أو البيع، ثم تنفيذ السمسار لهذا الأمر في البورصة ثم تأكيد تنفيذ الطلب للعميل. ويتم تنفيذ الطلبات في البورصة من خلال عملية مقابلة بين أوامر الشراء وأوامر البيع، فحين يرغب عميل في شراء أو بيع أسهم يمتلكها يبلغ السمسار الذي يقوم بدوره بإدخال أمر الشراء أو البيع في النظام

الإلكتروني للتداول وفقًا للشروط التي حددها العميل للكمية والسعر، ويقوم النظام بمقابلة أمر الشراء مع أمر بيع أو أكثر يتضمن نفس الشروط من حيث السعر والكمية. وبعد لحظات من تنفيذ الصفقة يخطر نظام التداول كل من سمسار المشتري وسمسار البائع بالنتيجة كما يرسل النظام بعد ذلك تفاصيل الصفقة إلكترونيًا إلى شركة المقاصة والإيداع والقيد المركزي التي تتولى مهمة تحويل الأموال من السمسار المشتري إلى السمسار البائع ونقل ملكية الأوراق المالية من البائع إلى المشتري الجديد وتعديل بيانات سجل حملة الأسهم أو حملة السندات لدى الشركة المصدرة التي تم التداول على أوراقها المالية. وتصدر البورصة تقريرًا يوميًا عن حركة التداول على كل ورقة مالية مقيدة بها، وينشر التقرير على موقع البورصة على شبكة المعلومات الدولية، كما ينشر بالجرائد اليومية في اليوم التالي.

التكويد: المقصود به قيام تسجيل المستثمر (العميل) في قاعة بيانات البورصة ويتم التسجيل بمعرفة البورصة عن طريق شركات السمسرة. وبعد عملية التكويد في البورصة يحصل العميل على ما يسمى (الكود الموحد) وهو رقم لا يتشابه مع رقم مستثمر آخر، ويتم التعامل بهذا الكود عند البيع والشراء واستخراج كشوف الحساب.

كيف أقوم بتكويد نفسي في البورصة؟!

١- التكويد يتم من خلال شركة سمسرة.

٢- الأوراق المطلوبة:

- تحقيق شخصية (قومي - جواز سفر) للبالغين فوق ١٨ عامًا.
- شهادة ميلاد للأقل من ١٨ عامًا.

- طلب تكويد يملئ من خلال شركة سمسرة ويرسل لقسم التكويد بالبورصة ويرفق به الأوراق المشار إليها.

٣- يقدم الطلب من الشخص أو وكيله بموجب توكيل رسمي خاص بالتعامل في الأوراق المالية أو عام يشمل جميع التصرفات بالإضافة إلى التعامل في الأوراق المالية.

- إذا كان قد بلغ (٢١) عامًا يقدمه الشخص نفسه أو وكيله، وإذا كان تحت (٢١) عامًا يقدم من خلال والد القاصر (الولي) وفي حالة عدم وجود الأب يقدم من الجد للأب وليس للأم، أو الوصي على القاصر أيًا كان.
- إذا كان المتعامل يعاني من أي مرض عقلي (مجنون - محجور عليه) يقدم من القائم على أعماله بموجب حكم من محكمة الولاية على النفس.
- إذا كان المتعامل محكوم عليه بعقوبة جنائية يقدم من القائم على أعماله بموجب حكم المحكمة.

٤- تقوم إدارة التكويد بالبورصة بإعطاء رقم الكود لشركة السمسرة ويتعين على العميل تسجيله لديه حتى يستطيع التعامل في الأوراق المالية مع أي شركة يريدها.

تنفيذ العمليات بالبورصة:

تنفيذ العمليات بالبورصة من خلال شركة السمسرة حيث تتلقى الطلبات والعروض للورقة المالية ويتم التنفيذ داخل البورصة، حيث يتم التنفيذ حسب سعر الورقة المالية من حيث الطلب والعرض، حيث تتلاقى الطلبات مع العروض يتم التداول في البورصة المصرية من الأحد حتى الخميس من كل أسبوع عدا العطلات الرسمية وفقًا للمواعيد التالية:

- سوق التداول على أوراق المالية غير مقيدة بجداول الأوراق المالية بالبورصة من ١٠ صباحًا إلى ١١,٣٠ صباحًا.
- سوق التداول على الأوراق المالية المقيدة بالجداول الرسمية للبورصة من ١١,٣٠ صباحًا إلى ٢,٣٠ مساءًا.

ويمكن أن نوضح شكل تنفيذ العمليات من الخطوط التالية:

(١) عمليات الشراء:

١- عميل يريد شراء ورقة مالية.

٢- يتصل بشركة السمسرة المتعامل معها.

٣- يحدد الأمر والسعر والكمية ونوع الورقة التي سوف يتم شرائها.

٤- شركة السمسرة تبلغ الأمر للسمسار الوكيل لديها بالبورصة.

٥- يتم معالجة الأمر ووضعه على نظام التداول.

٦- تقوم البورصة بتسليم كل شركة كشف بعمليات الشراء المنفذة بمعرفتها.

٧- تقوم البورصة بإرسال عمليات الشراء المنفذة بجلسة التداول إلى شركة مصر للمقاصة من خلال نظام الحاسب الآلي.

obeikandi.com

٨- تقوم شركة مصر للمقاصة بموافاة أمناء الحفظ المشترين بعمليات الشراء المتعلقة بكل منهم[١].

٩- يقوم أمين الحفظ المشتري بمطابقة بيانات عمليات الشراء المتعلقة به وتخصيصها مع أوامر العملاء المشترين المسجلة لديه وإرسال موافقته آليًا على استلام كمية الأوراق المالية المشتراة لإضافتها في حساب العميل المسجلة لديه.

١٠- يقوم عضو التسوية بتغذية حسابه النقدي في بنك المقاصة بما يكفي لتسوية عمليات الشراء التي تتم تسويتها على حسابه، مع مراعاة حصيلة عمليات البيع التي تتم تسويتها لحسابه.

١١- تقوم بنوك المقاصة بموافاة شركة مصر للمقاصة بالأرصدة النقدية القائمة في حسابات أعضاء التسوية لديها، وذلك عن طريق إرسال ملف الأرصدة على نظام الحاسب الآلي مرفقًا به طبعة معتمدة بهذه الأرصدة فور انتهاء ساعات التعامل مع العملاء.

---

(١) تنص لائحة قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ على:

مادة (٩٠): يحظر على شركة السمسرة اتباع سياسة أو إجراء عمليات من شأنها الإضرار بالمتعاملين معها أو الإخلال بحقوقهم، كما يحظر عليها عقد عمليات لحسابها الخاص.

مادة (٩١): يجب على شركة السمسرة تسجيل أوامر العملاء فور ورودها إليها، ويتضمن التسجيل مضمون الأمر واسم مصدره وصفته وساعة وكيفية وروده إلى الشركة، والثمن الذي يرغب العميل التعامل به.

مادة (٩٢): يكون تنفيذ أوامر بيع وشراء الأوراق المالية بما في ذلك العمليات التي تقوم بيها شركات السمسرة طبقًا للأوامر الصادرة إليها من طرفيها في المكان والمواعيد التي تحددها إدارة البورصة، ويجب عرض هذه الأوامر بطريقة تكفل العلانية وبالبيانات اللازمة للتعريف بالعملية وفقًا للقواعد التي تقررها الهيئة.

مادة (٩٥): يجب على شركة السمسرة عرض أوامر العملاء خلال المدة وبالشروط المحددة بأوامرهم، وإذا لم يحدد العميل أجلاً لتنفيذ الأمر وجب على الشركة عرضه في أول جلسة تالية لوروده. يتم تنفيذ الأوامر بحسب تاريخ وساعة ورودها لشركة السمسرة كما يكون تنفيذ الأوامر التي تعطى لممثل الشركة أثناء التداول وفقًا لأولوية ورود تلك الأوامر. كما يجب على الشركة استكمال إجراءات عقد العملية وإخطار البورصة والعميل بتنفيذها خلال يوم العمل التالي من عقد العملية.

١٢- تقوم شركة مصر للمقاصة بتغذية الحسابات النقدية لأعضاء التسوية لديها في النظام الآلي للتسوية بالأرصدة الواردة من بنوك المقاصة.

١٣- شركة السمسرة تستلم بيان العمليات التي تم تسويتها.

١٤- شركة السمسرة تعطي لأمين الحفظ الخاص بالعميل إشعار التنفيذ.

(٢) عمليات البيع:

١- عميل يريد بيع ورقة مالية.

٢- يتصل بشركة السمسرة المتعامل معها.

٣- يحدد الأمر والسعر والكمية ونوع الورقة التي سوف يتم بيعها.

٤- شركة السمسرة تبلغ الأمر للسمسار الوكيل لديها بالبورصة.

٥- يتم معالجة الأمر ووضعه على نظام التداول.

٦- يقوم السمسار البائع بإرسال أمر البيع آليًا إلى أمين الحفظ المحدد بالأمر للتأكد من أن رصيد العميل يسمح بالبيع حتى يقوم السمسار بتسجيل العرض بالبورصة.

٧- يقوم أمين الحفظ باستلام أمر البيع على نظام إدارة حسابات الأوراق المالية لديه والرد على السمسار البائع سواء بوجود رصيد للعميل البائع لديه وكفايته لتنفيذ العملية مع حجز الكمية في هذه الحالة أو بعدم وجود رصيد أو عدم كفايته لتنفيذ عملية البيع آليًا.

٨- يظل حجم الأوراق المالية للمدة المحددة لسريان أمر البيع الصادر من العميل، فإذا لم يحدد أمر البيع مدة معينة تبقى الكمية محجوزة للمدة التي تحدد بقواعد العمل بنظام الإيداع المركزي.

٩- تقوم البورصة بتسليم كل شركة سمسرة كشف بعمليات البيع المنفذة بمعرفتها.

١٠- تقوم البورصة بإرسال بيانات عمليات البيع المنفذة بجلسة التداول إلى شركة مصر للمقاصة، وذلك من خلال نظام الحاسب الآلي.

١١- تقوم شركة مصر للمقاصة فور استلام بيانات جلسة التداول من البورصة بموافاة أمناء الحفظ البائعين بعمليات البيع المتعلقة بكل منهم في الجلسة.

١٢- يقوم أمين الحفظ البائع بمطابقة بيانات عمليات البيع المتعلقة به وإرسال أوامر التحويل آليًا لشركة السمسرة محل العمليات التي أصدر لها موافقة وقام بحجزها لصالح السمسار البائع، وذلك في موعد غايته قبل ميعاد التسوية.

١٣- شركة السمسرة تستلم بيان بالعمليات التي تم تسويتها.

١٤- شركة السمسرة تعطي لأمين الحفظ الخاص بالعميل إشعار التنفيذ.

وسطاء أسواق المال

السمسار Broker:

يطلق على السمسار في سوق الأوراق المالية في مصر "شركة الوساطة أو السمسرة في الأوراق المالية" وهو الوسيط المسئول عن تنفيذ أوامر شراء وبيع الأوراق المالية لعملائه بالبورصة، وتقوم الهيئة العامة لسوق المال بمنح التراخيص اللازمة للشركات لمزاولة أنشطة الوساطة في الأوراق المالية.

يكون تأسيس شركات السمسرة في الأوراق المالية والترخيص لها من الهيئة بمباشرة هذا النشاط بناء على توافر شروط ومتطلبات التأسيس والترخيص المنصوص عليها بالقرار رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٦ والملاحق المرفقة به،

وذلك بالإضافة إلى الاشتراطات المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال، ولائحته التنفيذية وعلى كل من يرغب في مباشرة نشاط السمسرة في الأوراق المالية الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع والذي يجب ألا يقل عن خمسة ملايين جنيه مصري أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، مع عدم الإخلال بقواعد العضوية بالبورصة والصادرة بقرار رئيس الهيئة رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦.

مستندات الترخيص

يقدم طلب الترخيص إلى الهيئة العامة لسوق المال على النموذج المعد لذلك، والمتوافر لدى إدارة تلقي الطلبات، مرفقًا به الأوراق والمستندات الآتية:

١- مستخرج رسمي من السجل التجاري للشركة.

٢- بيان بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وخبراتهم على النحو المحدد بقرار مجلس إدارة الهيئة في ١٩٩٧/٨/٦ المعدل في ١٩٩٨/٨/١٧ والذي نص على أن "يتوافر في غالبية أعضاء مجلس الإدارة بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب خبرة لا تقل عن خمس سنوات في أعمال البورصات وأسواق الأوراق المالية، وتخفض هذه المدة إلى أربع سنوات بالنسبة لمن اجتازوا بنجاح الدورات التدريبية في مجال أسواق الأوراق المالية التي تعتمدها الهيئة، تكون مدة الخبرة المطلوبة للمديرين بالشركة أربع سنوات، وتخفض لمن يجتازوا الدورات التدريبية التي تقررها الهيئة إلى ثلاث سنوات".

٣- ما يفيد أن مقر الشركة مجهز بالأدوات والأجهزة اللازمة لمزاولة النشاط، وكذا الفروع المرمع إنشائها وفقًا للتحديد الصادر من لجنة التأسيس.

٤- سند حيازة مقر الشركة مثبت التاريخ في الشهر العقاري، أو ما يفيد ملكيتها.

٥- ما يفيد توافر خط الربط بين الشركة والبورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

٦- أن يكون المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون حسني السمعة مع تقديم ما يفيد أنه لم تصدر على أي منهم أحكام بعقوبة جناية أو جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين الشركات أو التجارة أو سوق رأس المال أو الإيداع أو القيد المركزي للأوراق المالية، أو الحكم بإشهار إفلاس ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٧- ما يفيد سداد رسم الترخيص والبالغ عشرة آلاف جنيه عن نشاط السمسرة.

٨- تعهد بأداء حصة الشركة في صندوق تأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية، وذلك على النحو الذي صدر به قرار الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤.

٩- إقرار من العضو المنتدب للشركة بأنه مسئول عن الإدارة الفعلية فضلاً عن تفرغه الكامل لذلك.

١٠- تعهد بقيام الشركة بالتأمين ضد المسئولية عن الخسائر والأضرار التي تصيب عملائها بسبب خطأ الشركة أو مديريها أو العاملين بها، أو نتيجة لفقد أو تلف أو سرقة وثائق العملاء وأموالهم خلال ثالثة أشهر من تاريخ الحصول على الترخيص.

١١- إقرارات من رئيس مجلس الإدارة بما يلي:

١) أنه لم يطرأ على البيانات والمستندات التي تم على أساسها تأسيس الشركة أية تعديلات، أو الإخطار بهذه التعديلات في حالة وقوعها.

٢) أداء مقابل الخدمات السنوي للهيئة في المواعيد المحددة.

تتم دراسة طلب الترخيص في ضوء استيفاء المستندات والبيانات المطلوبة، وتمنح الشركة خطاب مرفق به شهادة بمزاولة النشاط، في حالة استيفاء كافة متطلبات وشروط الترخيص عقب ذلك يتم التصديق على محضر اجتماع مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للشركة، على حسب الأحوال المتضمن توزيع اختصاصات أعضاء مجلس إدارة الشركة، على أن توافي الشركة الهيئة بما يفيد التأشير بذلك بالسجل التجاري، والالتزام بالحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع والذي يجب ألا يقل عن خمسة ملايين جنيه مصري أو ما يعادلها من العملات الأجنبية.

١٢- الالتزام بمعايير الملائمة بالاحتفاظ برأس مال سائل لا يقل عن ١٥٪ من إجمالي التزاماتها.

عقد فتح حساب تداول أوراق مالية

الأشخاص الطبيعيون (البيانات الشخصية)

اسم العميل	يملأ بواسطة الشركة	
	رقم الحساب	
	رقم الكود الموحد	

حدد عنوان المراسلة	عنوان المنزل	التليفون	المحمول	البريد الإلكتروني
☐	عنوان العمل	التليفون	الفاكس	البريد الإلكتروني
	المدينة :	الدولة :		
معلومات شخصية	نوع الوثيقة ورقمها (ج. سفر / ب. شخصية / ب. عائلية / ر. قومي)			
	صادرة من بتاريخ مدة الصلاحية (إذا كان جواز سفر)			
	تاريخ ومحل الميلاد :	الجنسية :		
معلومات عن العمل	المهنة :			
	جهة العمل :			
	المنصب : عدد سنوات الوظيفة :			
طريقة تلقي الأوامر	☐ تليفون ☐ فاكس ☐ بريد إلكتروني ☐ بريد ☐ باليد ☐ أي من الطرق السابقة			
طريقة إخطار العميل	☐ تليفون ☐ فاكس ☐ بريد إلكتروني ☐ بريد ☐ باليد ☐ أي من الطرق السابقة			
إرسال كشف الحساب	☐ شهري ☐ ربع سنوي ☐ سنوي ☐ حفظ المراسلات بالشركة			
البنوك التي يتعامل معها العميل ويمكن الرجوع إليها	اسم البنك العنوان			
	اسم البنك العنوان			
	يرجاء ملأ النموذج المرفق الخاص باستعلام البنك والتوقيع عليه .			

أسماء الأشخاص الموكلون بالتعامل مع الشركة بالنيابة عن صاحب الحساب	الاسم	المنصب	التليفون	رقم بطاقة	عنوان السكن	سند الوكالة	صلته بصاحب الحساب

حدود التوكيل ☐ إصدار أوامر بيع وشراء فقط ☐ استلام وتسلم أوراق مالية وأموال (يرجاء استكمال قائمة التوقيعات المرفقة)

أقر بصحة البيانات الواردة عاليه وتحت مسئوليتي	توقيع العميل	توقيع الوكيل

يملأ بواسطة الشركة	اسم الموظف المسئول :	التوقيع
	التاريخ :	

عقد السمسرة بين العميل والسمسار

خطوات فتح حساب مع شركة سمسرة[1]

(١) يتقدم العميل بالأوراق المالية للتكويد إن كان التعامل لأول مرة أو سحب كود العميل من شركة لشركة في حالة أن يكون متكود سابقًا.

(٢) بعد التكويد يقوم العميل بتحرير عقد اتفاق فتح حساب تعامل في الأوراق المالية لدى شركة سمسرة التي يقوم باختيارها.

(٣) يقوم العميل أو من يمثله بالتوقيع على العقد السابق، كما يقوم بالتوقيع على عقد أمين الحفظ الذي تتعامل مع شركة السمسرة والذي في الغالب يوجد لدى شركة السمسرة نماذج منه تملئ بمعرفة العميل لدى شركة السمسرة وترسله شركة السمسرة لأمين الحفظ.

(٤) وبعد ذلك يقوم العميل بإيداع المبلغ الذي يريده.

(٥) بعد ذلك يقوم بالبيع أو الشراء كما يشاء.

(٦) ننصح بمراجعة العميل لرصيده من الأوراق المالية التي تم شرائها من شركة السمسرة مرة كل شهر من خلال طلب كشف رصيد من أمين الحفظ للتحقق من تنفيذ عملياته التي طلبها من شركة السمسرة بيعًا وشراءً، كما ننصح بمراجعة رصيد حسابك بيعًا وشراءً لدى شركة السمسرة مرة كل شهر على الأقل.

---

(١) يتم الاستعلام عن شركات السمسرة عن طريق موقع هيئة سوق المال على الإنترنت وفيه قائمة الشركات المرخص لها بالتعامل وننصح بمراجعة الموقع حتى لا يقع المستثمر في خطأ التعامل مع شركة غير مرخص لها. المواقع المعتمدة
موقع البورصة www.egypise.com
موقع شركة مصر للمقاصة www.mcsd.com.eg

شروط من يباشر عمليات التداول بالبورصة ممثلاً لشركة السمسرة ما يأتي:

١- أن يكون متمتعًا بالأهلية القانونية.

٢- أن يكون حسن السمعة.

٣- ألا يكون قد سبق فصله تأديبيًا من الخدمة أو منعه تأديبيًا بصفة نهائية من مزاولة مهنة السمسرة أو أي مهنة حرة أو حكم عليه بعقوبة جناية أو جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة، أو بعقوبة مقيدة للحرية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين الشركات أو التجارة أو قانون سوق رأس المال أو حكم بشهر إفلاسه.

٤- استيفاء الخبرة أو اجتياز الاختبارات أو الدراسات التي يصدر بشأنها أو بتنظيمها قرار من الهيئة.

٥- أن يكون متفرغًا ولا يعمل بأي وجه وبأية صفة في شركة سمسرة أخرى، أو في الأعمال التجارية.

٦- أن يكون حاصلاً على مؤهل عال.

ويستثنى من الشرطين الواردين في البندين ٤، ٦ السماسرة والوسطاء والمندوبين الرئيسيين المقيدين في تاريخ العمل بالقانون ببورصتي القاهرة والإسكندرية.

الالتزامات القائمة في ذمة السمسار:

حق العميل في الرجوع بحقه على (شركة السمسرة) باعتباره مدين العميل الأصلي:

تنص المادة ٩٦ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ على أنه "تلتزم شركة السمسرة التي نفذت عملية على خلاف أوامر العميل أو على ورقة مالية غير

جائز تداولها قانونًا أو محجوز عليها بتسليم ورقة غيرها خلال أسبوع من تاريخ المطالبة، وإلا وجب عليها تعويض العميل وذلك دون إخلال بحقها في الرجوع على المتسبب بالتعويض.

كما تنص المادة ٢/٤٥ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أنه: لا يجوز للسمسار إجراء عملية بالبورصة لحساب العميل إلا بموجب تفويض خاص مكتوب، فإذا أجرى السمسار العملية دون هذا التفويض جاز للعميل قبول العملية أو رفضها.

وقد نص في (المادة الثامنة) من القرار رقم ١٧٦٤ بشأن صندوق حماية المستثمر: (يتم صرف التعويض بناء على طلب عميل العضو وبعد تحقيق تجريه لجنة يشكلها مجلس إدارة الصندوق على ألا تتجاوز المدة التي يستغرقها التحقيق وإصدار قرار مسبب فيه سواء بقبول الطلب أو برفضه خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تقديم الطلب.

ويجب تقديم الطلب خلال ثلاثين يومًا من تاريخ اكتشاف العميل للواقعة الموجبة للتعويض، وبما لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ حدوثها أو من تاريخ علم العميل بها إذا كان العضو قد أخفاها عن العميل. ويقتصر التعويض على الأضرار المالية دون الأضرار الأدبية.

ويراعى عند تحديد قيمة التعويض أية مبالغ حصل عليها العميل من العضو أو الغير بسبب الخطر محل التعويض، كما يراعى عند صرف التعويض خصم أية مبالغ مستحقة للعضو لدى العميل.

وعلى الصندوق صرف مستحقات العميل خلال ثلاثين يومًا من تاريخ البت في طلب التعويض بثبوت حقه في التعويض.

ويكون التعويض بمثابة تسوية نهائية لمستحقات العميل في مواجهة الصندوق عن الواقعة محل التعويض، وذلك مع عدم الإخلال بحق العميل في الرجوع على العضو للمطالبة بالتعويض فيما يجاوز ما أداه إليه الصندوق).

عدم جواز التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة إلا بواسطة إحدى الشركات المرخص لها بذلك، ويكون (البطلان جزاء مخالفة ذلك):

المستفاد من نصوص (قانون سوق رأس المال) أنه لا يجوز التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة إلا بواسطة إحدى الشركات المرخص لها بذلك. وقد رتب المشرع جزاء البطلان على مخالفة ذلك وألقى على عاتق شركة السمسرة المرخص لها بمزاولة هذا النشاط ضمان سلامة العملية من كل عيب يلحق بها.

وجاءت اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال لتلقي على عاتق شركة السمسرة التزامًا بإدخال عروض وطلبات البيع والشراء وفقًا لأوامر العميل في الحاسب الآلي المتصل بالبورصة بالوسائل المعدة لذلك وطبقًا للقانون والنظم المعمول بها. وأجاز لها تلقي أوامر عملائها هاتفيًا بشروط ثلاث: أولهما إعداد نظام التسجيل بمعرفتها، وثانيًا موافقة الهيئة عليه، وأخيرًا موافقة العميل كتابيًا بإصدار أوامر هاتفيًا.

وجاء المشرع بالمادة ٢/٤٥ من قانون التجارة وحسم هذه المشكلة التي تدق في كثير من الأحيان، ونص صراحة بعدم جواز تنفيذ عملية البيع أو الشراء بالبورصة إلا بموجب تفويض خاص مكتوب من العميل لشركة السمسرة، وفي حالة قيام الشركة بتنفيذ العملية بدون التفويض أعطى المشرع للعميل حق قبول أو رفض تنفيذ هذه العملية التي تتم بدون تفويض خاص مكتوب منه...".

السمسار وكيل عن المستثمر ويربطه به عقد وكالة بالعمولة:

فالمشرع قد أناط بالشركة ـ دون سواها ـ شأن سلامة العملية من كل عيب قد يلحق بها وإلزامها بتعويض عميلها، فالسمسار وكيل عن المستثمر ويربطه به عقد وكالة بالعمولة، والوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة، فإن جاوز حدود الوكالة فلا يصرف أثر تصرفه إلى الأصيل ويستوي في ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سيئها (قصد الإضرار بالموكل أو بغيره). وينظم علاقة السمسار بالعميل:

- مادة ٢٥٩ من لائحة القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ م.
- مادة ٢٦٦ من لائحة القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م.

ogeikandl.com

عقد بين المستثمر والسمسار
"شركات الوساطة في الأوراق"

عقد الأساس

نموذج هيئة سوق المال

شروط العقد

إنه في يوم ..... الموافق .....

تم الاتفاق بين كل من

أولاً

شركة ..... (ش.م.م)

ترخيص هيئة رقم .....

والكائن مقرها في .....

ويمثلها في هذا الاتفاق .....

بصفته .....

ويشار إليها في هذا العقد بـ "الشركة" أو الطرف الأول".

ثانيًا:

السيد أو الشركة/ ..... (طبقًا لنموذج فتح الحساب)

والموضع بياناته في صدر هذا العقد، ويشار إليه في هذا العقد بـ "العميل أو الطرف الثاني".

تمهيد

حيث إن الطرف الأول من الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الوساطة في الأوراق المالية، وحيث إن العميل - الطرف الثاني - يرغب في التعامل في الأوراق المالية بواسطة الطرف الأول.

كما يرغب العميل في الاستفادة من الخدمات الإضافية التي يقدمها الطرف الأول من بحوث ودراسات استثمارية وتحصيل الكوبونات وتسجيل الأسهم وسداد الأقساط المستحقة عليها، وكذلك تحويل الشهادات إلى صكوك.

وحيث أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتهما لإبرام هذا العقد، واتفقا على ما يلي:

البند الأول

يعتبر كل من التمهيد السابق والمعلومات الشخصية والتكميلية الواردة في النماذج المرفقة مع هذا العقد جزء لا يتجزأ منه ويكملان بعضهما البعض.

obeikandi.com

البند الثاني
التزامات وواجبات وإقرارات العميل

١- يقوم العميل بإصدار اوامر شراء وبيع أوراق مالية للطرف الأول سواء عن طريق الفاكس أو باليد، كما يجوز تلقي الأوامر تليفونيًا أو بالبريد الإلكتروني (طبقًا لموافقة الهيئة على قيام الشركة بذلك والصادرة بتاريخ / /) وتسجيلها بمعرفة الطرف الأول على نظام التسجيل الهاتفي ودفتر الأوامر بالشركة، وذلك طبقًا للنماذج والضمانات التي تعتمدها الهيئة لتلقي الأوامر تليفونيًا أو بالبريد الإلكتروني

٢- يلتزم العميل بالأمر متى صدر منه أو ممن هو صاحب الصفة في تمثيله إلى أن تنتهي مدة صلاحية الأمر أو أن يتم إخطار الطرف الأول بإلغائه قبل التنفيذ.

٣- يلتزم العميل قبل الطرف الأول بسداد قيمة عمليات الشراء، وكذلك عمولات البيع والشراء، بالإضافة إلى الخدمات والمصروفات الأخرى ويقوم الطرف الأول بخصم هذه المصروفات على حساب العميل دون الرجوع إليه.

٤- تعتبر الفاتورة الصادرة من الطرف الأول إلى العميل بمثابة الدليل المعتمد للتنفيذ وتكون واجبة الأداء فور تمام التسوية طبقًا لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقواعد المعمول بها بالبورصة وشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

٥- إذا تأخر العميل في اداء أي من التزاماته في هذا العقد فإنه يكون ملتزمًا بتعويض الطرف الأول عن كافة الأضرار الأدبية والمادية المترتبة على ذلك وبتكلفة الأموال التي تكبدها الطرف الأول، بالإضافة إلى أي غرامات يحصلها صندوق ضمان التسويات نتيجة لتأخر العميل في السداد النقدي أو تسليم الأوراق الخاصة بالعمليات المنفذة، ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ يحق للطرف الأول تجميد رصيد العميل لدى شركة مصر للمقاصة في حساب معلق لحين التصرف بالبيع بأسعار السوق في كل أو جزء من الأوراق المالية المملوكة للطرف الثاني في الحدود التي تمكنه من تغطية الرصيد النقدي للمدين المكشوف للطرف الثاني، وفي حالة عدم الوفاء بقيمة الأوراق المالية المشتراة لصالح العميل خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره بالتنفيذ يتم إنذار العميل كتابيًا على أن يتضمن الإنذار أنه إذا لم يتم الوفاء بما عليه من مستحقات للشركة خلال ثلاثة فإن ذلك يعد بمثابة تفويض من العميل للشركة ببيع الكمية التي لم يسدد قيمتها، وأنه في حالة عدم كفاية حصيلة بيع الأوراق المالية لتغطية الرصيد المدين، يحق للطرف الأول الرجوع على الطرف الثاني في حدود باقي الرصيد المكشوف سواء كان الرجوع على العميل سببه عدم كفاية الرصيد النقدي أو إصداره شيك لا يقابله رصيد.

٦- في حالة عدم اعتراض العميل على إخطارات التنفيذ خلال يومين عمل على الأكثر من تاريخ استلامه لها يعتبر ذلك موافقة نهائية منه على ما جاء بالإخطار، كما أن عدم اعتراض العميل على كشوف الحساب خلال ١٥ يومًا على الأكثر من تاريخ استلامه لها يعتبر موافقة نهائية منه على ما جاء بها،

كذلك فإن العميل يكون مقرًا أيضًا بالعملية في أي من الأحوال التالية - ولا يجوز له الاعتراض عليها بعد ذلك:

- صدور الأمر من العميل وفقًا لطريقة تلقي الأوامر المنصوص عليها في صدر هذا العقد.
- مصادقة العميل (أو من ينوب عنه بتوكيل أو سند رسمي) على الفاتورة.
- مصادقة العميل (أو من ينوب عنه بتوكيل أو سند رسمي) على كشف حساب مذكور فيه تفاصيل العمليات والمبالغ المتعلقة بها التي تمت على الحساب.

٧- يلتزم الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول كتابة بأية تعديلات قد تطرأ على أي من البيانات الواردة في هذا العقد.

٨- يقر العميل بأن المستندات المقدمة منه للشركة صحيحة وعلى مسئوليته.

البند الثالث
التزامات الشركة وواجباتها

١- يلتزم الطرف الأول بشراء وبيع الأوراق المالية باسم ولحساب الطرف الثاني طبقًا لما تقضي به أحكام المادة ٢٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

٢- يقوم الطرف الأول بإخطار العميل كتابة - أو بالأسلوب المتفق عليه في صدر هذا العقد - بموقف تنفيذ أمره سواء بالبيع أو الشراء خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تنفيذ الأمر.

٣- يلتزم الطرف الأول قبل العميل ببذل أقصى جهد من أجل الحفاظ على سرية المعلومات والمستندات الخاصة بالعميل وفي حدود القانون، وكذلك تجنب تضارب المصالح في تنفيذ أي امر من أوامر الطرف الثاني.

٤- يبذل الطرف الأول أقصى درجات العناية لإتمام تنفيذ أوامر العميل، إلا أنه إذا لم يستطع الطرف الأول تنفيذ كل الكمية المدرجة في أمر العميل فليس من حق العميل الامتناع عن قبول الكمية المنفذة لصالحه - إلا إذا كان هناك نص صريح في الأمر يقضي بغير ذلك.

البند الرابع
مدة العقد

مدة هذا العقد سنة واحدة تبدأ من تاريخ التوقيع عليه وتجدد تلقائيًا، ويحق لأي من الطرفين إنهائه في أي وقت بموجب إخطار كتابي مدة خمسة عشر يومًا قبل الإنهاء على أن تتم تسوية أي معلقات بين الطرفين خلال أسبوع من تاريخ الإخطار.

البند الخامس
أحكام عامة

١- كل نصيحة بتوصيات من الطرف الأول تتم بناء على المعلومات المتاحة وبفرض خدمة العميل لا تعتبر ضمانًا لقيمة الورقة المالية وأدائها المستقبلي، حيث قد يؤدي تذبذب الأسعار إلى ربح أو خسارة لا يكون الطرف الأول مسئول عنها، كما أنه غير مسئول عن العمليات التي تقوم إدارة البورصة أو

الهيئة العامة لسوق المال بإلغائها شرطية ألا يكون سبب الإلغاء راجعًا إلى الطرف الأول ومع عدم الإخلال بمسئوليته في بذل أقصى درجات العناية.

٢- يقر العميل بأنه المالك الأصلي والمستفيد الوحيد من فتح هذا الحساب وبأن جميع مصادر أمواله هي مصادر مشروعة ويقوم باستيفاء النموذج المرفق، كما يلتزم العميل بموافاة الطرف الأول بأية بيانات إضافية قد يطلبها منه لتحديد مصادر الأموال المستثمرة في شراء الوراق المالية طبقًا لأحكام القانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ الخاص بمكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٦٢٠) لسنة ٢٠٠١ وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٤ لسنة ٢٠٠٣ وكذا النموذج المعد بمعرفة الهيئة في هذا الشأن وذلك تطبيقًا لمبدأ "اعرف عميلك".

٣- تسري على هذا العقد أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له وجميع أحكام القوانين الأخرى ذات الصلة وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

٤- لا يجوز تعديل هذا العقد إلا كتابة وبتوقيع الطرفين وأية إخطارات ترسل إلى أو تسلم على العنوان المحدد في صدر هذا العقد تعتبر صحيحة ومنتجة لأثارها.

البند السادس
تسوية المنازعات

في حالة قيام أي نزاع أو خلاف بين الطرفين، يجوز لهما العمل على تسويته بطريق التوفيق تحت رعاية الجمعية المصرية للأوراق المالية.

كما يجوز لهما الاتفاق على حسم النزاع أو الخلاف عن طريق التحكيم وفقًا لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية، أو من خلال مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

وفي جميع الأحوال يرسل الطرف الأول صورة من اتفاق التوفيق أو قرار التحكيم أو حكم المحكمة، بحسب الأحوال الخاص بحسم النزاع أو الخلاف، إلى الهيئة العامة لسوق المال.

البند السابع
نسخ العقد

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة منها للعمل بموجبها.

مرفقات

- (الأفراد) صورة إثبات شخصية التوكيلات الرسمية لمن يفوضهم بالتعامل على الحساب البنكي.
- (الأشخاص الاعتبارية) صورة من السجل التجاري والنظام الأساسي للشركة، تفويض من الشركة بفتح حساب مع الطرف الأول، وكذلك بالأشخاص المفوضين بالتعامل على الحساب، صورة من إثبات الشخصية للمفوضين للتعامل مع الشركة.
- بيان الرسوم والعمولات والمصروفات.
- تفويض بالاستعلام عن العميل من البنوك التي يتعامل معها.
- القواعد والإجراءات التي يجب مراعاتها عند تنفيذ أوامر العميل الصادرة تليفونيًا أو بالبريد الإلكتروني.

الطرف الأول	الطرف الثاني
.....	.....

أمناء الحفظ House Keeping:

لا يجوز لغير البنوك والجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية أن تمارس نشاط أمناء الحفظ، ويصدر بالترخيص بممارسة هذا النشاط قرار من الهيئة وفقًا للقواعد والإجراءات التي تحددها هذه اللائحة. ويقصد بنشاط أمناء الحفظ كل نشاط يتناول حفظ الأوراق المالية والتعامل عليها، وإدارتها باسم ولصالح المالك، أو باسم المالك المسجل لصالح المالك المستفيد، وذلك كله تنفيذًا لتعليمات العميل وفي حدودها.

يلتزم المرخص له بممارسة نشاط أمناء الحفظ بما يأتي:

١- الفصل بين الأوراق المالية والحسابات الخاصة به وبين ما يخص كل من عملائه، مع إمساك سجلات بذلك.

٢- إضافة وخصم المدفوعات الناتجة عن التعامل على الأوراق المالية وإدارتها في الحساب الخاص بكل عميل.

٣- رد الأوراق المالية للعميل وما له من مبالغ نقدية، وذلك بناء على طلبه.

- وعلى المرخص له بممارسة نشاط أمناء الحفظ أن يبرم اتفاقًا مكتوبًا مع كل من عملائه بما لا يتعارض مع القواعد والأحكام التي تضعها الهيئة.
- يجب توقيع عقد بين أمين الحفظ وعملائه يحدد حقوق والتزامات كل منهما تجاه الآخر.
- يحتفظ أمين الحفظ بملف لكل عميل يحتوي على العقد ومرفقاته، ويجب أن يتم التعاقد قبل فتح حساب للعميل، ويلتزم أمين الحفظ بتسجيل كافة الاشتراطات المنصوص عليها بالعقد على البرامج الخاصة به عند فتح الحساب للعميل.

- في حالة تعاقد العميل مع أمين الحفظ للتعامل في الأوراق المالية (اكتتاب - إيداع - بيع - شراء) وعدم وجود كود موحد للعميل يجب على أمين الحفظ القيام بتكويد العميل ببورصة الأوراق المالية وإخطار العميل بكوده الموحد الذي سيتم التعامل في الأوراق المالية على أساسه، على أن تكون بيانات الكود الموحد المسجلة بقاعدة بيانات البورصة.

شراء الأوراق المالية المودعة مركزيًا:

١- يصدر أمر الشراء من العميل أو نائبه القانوني سواء بتوقيعه لشركة السمسرة أو باستخدام البطاقة المؤمنة، أو تليفونيًا طبقًا لنظام التسجيل التليفوني المعتمد من الهيئة على أن يتضمن الأمر على الأخص ما يلي:

(أ) نوع وكمية وسعر الأوراق المالية التي يريد العميل شراءها.

(ب) اسم أمين الحفظ الذي يريد تحويل الأوراق المالية المشتراة إليه لإدارتها.

(ج) مدة سريان الأمر.

(د) توقيع العميل أو كيفية ورود الأمر.

٢- يقوم أمين الحفظ بمطابقة بيانات الأمر مع البيانات المسجلة للعميل بقاعدة بياناته وفقًا لحسابه المفتوح لديه بالكود الموحد له، وعليه التأكد من صحة صدور الأمر من العميل أو نائبه القانوني.

٣- يقوم أمين الحفظ بتسجيل أمر شراء للعملية المطلوب تنفيذها بناء على أمر العميل المبلغ إليه بواسطة العميل شخصيًا أو شركة السمسرة القائمة بالتنفيذ، مرفقًا به صورة تحقيق الشخصية مختومة من شركة السمسرة، ويتم إبلاغ شركة السمسرة القائمة بالتنفيذ بوجود حساب للعميل لديها وصحة الكود الموحد.

٤- في حالة اختلاف الكود الموحد يتم الاتفاق بين شركة السمسرة القائمة بالتنفيذ وأمين الحفظ على الكود الموحد الصحيح الذي يتفق مع اسم العميل من واقع بطاقة تحقيق الشخصية، ويتم تنفيذ أمر الشراء بالبورصة بهذا الكود.

٥- يتم تنفيذ العميلة في البورصة على كود أمين الحفظ المشتري، ويقوم السمسار بإبلاغ أمين الحفظ بالتنفيذ، وفي نفس يوم التنفيذ وبعد انتهاء الشركة من استلام عمليات التداول اليومي من البورصة، يمكن لأمين الحفظ الاطلاع أو الاستعلام عن العمليات الخاصة به، وذلك على قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة.

٦- يقوم أمين الحفظ بمطابقة بيانات عمليات الشراء الخاصة بعملائه وتخصيصها مع أوامر العملاء المشترين المسجلة لديه، ثم يقوم بإرسال موافقته آليًا إلى الشركة على استلام كمية الأوراق المالية المشتراة لإضافتها في حساب العميل المشتري لديه، وذلك في موعد غايته.

٧- فور تسوية العملية في التاريخ المحدد، تصبح الأوراق المالية متاحة في حساب العميل المشتري لدى أمين الحفظ، كما تقوم شركة مصر للمقاصة بإرسال كشف حساب بالعمليات التي تمت تسويتها على حساب أمين الحفظ إليه عن طريق البرامج الآلية.

٨- يقوم أمين الحفظ المشتري فور استلامه كشف حساب التسوية من شركة مصر للمقاصة بإصدار كشف حساب للعميل المشتري يوضح إضافة الأوراق المالية المشتراة في حسابه بعد تسوية عملية الشراء.

بيع الأوراق المالية المودعة مركزيًا:

١- يصدر أمر البيع من العميل أو نائبه القانوني سواء بتوقيعه لشركة السمسرة أو باستخدام البطاقة المؤمنة وفقًا للنظام الذي تعتمده الهيئة،

أو مرفقًا لنظام التسجيل التليفوني المعتمد من الهيئة، على أن يتضمن الأمر على الأخص ما يلي:

أ) نوع وكمية وسعر الأوراق المالية التي يريد العميل بيعها.

ب) اسم أمين الحفظ الذي يدير حساب الأوراق المالية المراد بيعها.

ج) مدة سريان الأمر.

د) توقيع العميل أو كيفية ورود الأمر.

٢- تقوم شركة السمسرة بإرسال صورة أمر بيع العميل مختومة بخاتمها إلى أمين الحفظ للاستعلام عن كفاية الرصيد وصحة كود العميل.

٣- يقوم أمين الحفظ بمطابقة بيانات الأمر مع البيانات المسجلة للعميل بقاعدة بياناته وفقًا لحسابه المفتوح لديه من حيث الرصيد، الكود الموحد وصحة توقيع العميل على الأمر طبقًا لكيفية وروده.

٤- يقوم أمين الحفظ بإبلاغ شركة السمسرة القائمة بالتنفيذ بوجود حساب للعميل لديه وكفاية الرصيد لبيع الكمية المباعة وحجزها لصالح شركة السمسرة.

٥- في حالة اختلاف الكود الموحد يتم الاتفاق بين شركة السمسرة القائمة بالتنفيذ وأمين الحفظ على الكود الموحد الصحيح الذي يتفق مع اسم العميل من واقع بطاقة تحقيق الشخصية، ويتم تنفيذ أمر البيع بالبورصة بهذا الكود.

٦- يتم تنفيذ العملية في البورصة على كود أمين الحفظ البائع، ويقوم السمسار بإبلاغ أمين الحفظ بالتنفيذ، وفي نفس يوم التنفيذ وبعد انتهاء الشركة من استلام عمليات التداول اليومي من البورصة، يمكن لأمين

الحفظ الاطلاع والاستعلام على العمليات الخاصة به، وذلك على قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة.

٧- يقوم أمين الحفظ بمطابقة بيانات عمليات البيع الخاصة بعملائه وتخصيصها مع أوامر العملاء البائعين المسجلة لديه، وإرسال تعليمات بالتحويل بالكمية آليًا إلى شركة مصر للمقاصة لإضافتها في حساب شركة السمسرة البائعة لديها، وذلك في موعد غايته (T + ٢).

٨- فور تسوية التحويل يقوم أمين الحفظ باستلام كشف حساب التسوية من الشركة ويقوم بدوره بإصدار وتسليم العميل كشف حساب (كشف حركة حساب) يفيد خصم الكمية التي تم بيعها.

تحويل محفظة الأوراق المالية

١- يقوم العميل بتوقيع عقد مع أمين الحفظ المراد التحويل إليه (إذا لم يكن متعاقدًا معه مسبقًا) وإخطاره مسبقًا برغبته في تحويل المحفظة إليها.

٢- يقوم العميل أو نائبه القانوني بإصدار طلب تحويل المحفظة وتسليمه إلى أمين الحفظ المحول منه الرصيد الخاص بالعميل، على أن يتضمن طلب التحويل، وعلى الأخص ما يلي:

أ) نوع وكمية الأوراق المالية التي يريد العميل تحويلها.

ب) اسم أمين الحفظ المحول إليه الأوراق المالية المراد تحويلها.

ج) توقيع العميل أو نائبه القانوني.

٣- يقوم أمين الحفظ المحول منه بمطابقة بيانات الأمر مع البيانات المسجلة للعميل بقاعدة بياناته وفقًا لحسابه المفتوح لديه من حيث الرصيد، الكود الموحد وصحة توقيع العميل على الأمر.

٤- يقوم أمين الحفظ المحول منه بتسجيل أمر تحويل تسليم لمحفظة العميل إلى أمين الحفظ المحول إليه، ثم يتم إصدار أمر التحويل وإرساله آليًا إلى الشركة التي تقوم بإرساله آليًا لأمين الحفظ المحول إليه.

٥- يقوم أمين الحفظ المحول إليه باستلام التحويل الوارد إليه وقبوله، وإرساله الموافقة على التحويل آليًا إلى الشركة مرة أخرى ليتم تسويته على حسابه.

٦- فور تسوية تظهر الكمية المحولة في حساب أمين الحفظ المحول منه بالخصم ولدى أمين الحفظ المحول إليه بالإضافة.

٧- يقوم أمين الحفظ المحول إليه بتسليم العميل كشف حساب (كشف حركة حساب) يفيد إضافة الرصيد في حسابه المتاح.

obeikandl.com